تقرير

شوقي عشقوتي

مفاوضات بين باكو وباريس حطّت في نيويورك "تفاهمات أمنيّة" بين إسرائيل وسوريا برعاية أميركيّة

الالة العسكرية الاسرائيلية، آلة التدمير والتهجير والقتل والابادة، لن تتوقف، واسرائيل ماضية قدما في مشاريع التوسع والتمدد المبنية على تغيير وتحول في العقيدة والاستراتيجيا العسكرية: ضرب "العدو" بمجرد ان يَلوح كتهديد ومن دون انتظار نموه، واقامة مناطق عازلة منزوعة السلاح.

هذا ما تطبقه إسرائيل في سوريا غير آبهة بحدود وخطوط، ساعية الى اتفاقات امنية مع حكومة الشرع بالترغيب والترهيب، ومن شانها ان تؤسس لمرحلة جديدة وتضع سوريا لاحقا على سكة "المسار الابراهيمي".

الاتفاق الذي تم التوصل اليه بين دمشق ودروز السويداء لاحتواء تداعيات الاحداث في هذه المحافظة المحاذية للجولان المحتل، اعطى دروز سوريا نوعا من "حكم ذاتي" ووضع خاص شبيه بما هو الحال عليه مع اكراد سوريا الذين رسخوا حكما ذاتيا ووضعا خاصا في فترة الحرب وبحماية اميركية، والان يتضامنون مع الدروز ويخشون اضاعة ما حققوه من مكاسب وامتيازات. هذا الاتفاق الذي انتزع اعترافا من دمشق بوضع خاص للسويداء اداريا وامنيا، لم يكن ليحصل لولا التدخل الاسرائيلي العسكري الذي فرض قواعد لعبة جديدة، والذي تم تحت عنوان رئيسي هو "حماية الدروز"، لكن الهدف الاسرائيلي في الواقع ابعد واعمق من ذلك.

ما قامت به اسرائيل يندرج في اطار المشروع الكبير الذي بدأ تنفيذه من لحظة سقوط الاسد، وفي اطار خطة استراتيجية تتحرك بين حدين:

- "حد ادنى سياسي" يقضي بممارسة ضغوط قصوى، عسكرية وامنية وسياسية، على الشرع لاخضاعه وفرض اتفاق امني معه بالشروط الاسرائيلية يكون ممهدا لاتفاق سلام وتطبيع في مرحلة لاحقة. وقد يكون الشرع وقع في خطأ تقدير لطبيعة علاقة اسرائيل بدروز سوريا والتزامها بهم، وفي خطأ ترتيب اولوياته واوراقه عندما قرر احكام سيطرته على السلطة وعلى الارض واطفاء البؤر المعارضة واخضاع الاقليات ليفاوض اسرائيل لاحقا من موقع قوي ومتماسك، فكان ان اصطدم بالجدار الدرزي ـ الاسرائيلي.

- "حد اقصى ميداني"، ويقضي بإحداث تغيير جذري في جنوب سوريا وتحقيق اهداف استراتيجية طويلة الامد في سوريا، تتمحور حول فصل الجزء الجنوبي من الجغرافيا السورية، عن مركز السلطة في دمشق، وحيث تدل الهجمات الجوية المكثفة وتدمير البنية التحتية العسكرية، بوضوح، الى ان اسرائيل تعمل على افراغ تلك المنطقة من سيطرة المركز السوري، ومنع دمشق من استعادة نفوذها عليها لاحقا. والواقع ان تل ابيب لا تعمل فحسب على تدمير القدرات العسكرية للجيش السوري في الجنوب، بل تحرص ايضا على ضمان عدم عودة قوات النظام او الفصائل الرديفة له الى المنطقة مستقبلا، ما يعني انها تقوم بتحضير الميدان لترسيخ امر واقع جديد، يتمثل في "كانتون" منفصل عن النظام، حتى لو لم يتم الاعلان عنه رسميا ككيان مستقل. والهدف النهائي هو انشاء منطقة ذات طابع خاص في الجنوب بعمق 80 كيلومترا داخل الاراضي السورية، تكون معزولة عن النظام وتحت النفوذ الاسرائيلي المباشر او غير المباشر. وهذه المنطقة ربما تصبح بمثابة "كانتون" مشابه للمناطق الكردية في شمال سوريا، حيث يتمتع السكان بقدر من الحكم الذاتي، تحت نفوذ قوى خارجية.

في سياق هذه الاستراتيجيا، تسعى اسرائيل الى فرض شروط سياسية وامنية على القيادة السورية الجديدة، منها: اعلان منطقة الجنوب السوري منطقة خالية من السلاح، والعمل على نزع السلاح الموجود فيها، وضمان حرية الحركة للجيش الاسرائيلي على عمق يرواح بين 35 و40 كيلومترا داخل الاراضي السورية في حال اشتبهت تل ابيب باي تهديد وشيك او مصدر للخطر. وهكذا، فان التدخل الاسرائيلي العسكري ينطوي على رسالة سياسية تتجاوز حدود حماية الدروز التي تتحدث عنها اسرائيل، الى تكريس مشروع تقسيم سوريا. وعليه، ينظر الى ملف حماية الدروز، اسرائيليا، كإحدى ادوات الاستثمار في التحديات التي تواجهها الاقليات، تمهيدا لتحويل خيار التقسيم الى مطلب شعبي، لا مجرد طرحه من جهات سياسية او دينية مستفيدة او موالية لاسرائيل. في النتيجة، يظل الوضع هشا في سوريا التي غادرت حقبة الحرب من دون ان تدخل مرحلة الاستقرار. تنزلق سوريا اكثر فأكثر في مشروع تفكيك الدولة على نار "الاسلام المتشدد" وصراع النفوذ الاسرائيلي والتركي على الارض السورية، في وقت يتراجع زخم الدعم الاوروبي. ولكن يبقى ان مكمن الخطر الابرز هو المشروع الاسرائيلي الذي يشق طريقه بالقوة العسكرية منذ اليوم الاول لسقوط نظام الاسد، والذي يتخذ من سوريا منصة لشرق اوسط جديد.

اسرائيل ترفض الانسحاب، حتى لو كان ذلك منوطا بتطبيع خفيف للعلاقات. وقد قرر الجيش الاسرائيلي "عقيدة امنية جديدة" تنص على اقامة 3 دوائر مع سوريا: الاولى داخل الحدود الاسرائيلية (اي المنطقة التي تحتلها اسرائيل في الجولان)، ويرابط فيها الجيش الاسرائيلي بقوات كبيرة وتحصينات شديدة، والثانية باقامة حزام امنى على طول الحدود بعرض 3 - 5 كيلومترات، ويحظر فيها وجود اي مسلحين، والدائرة الثالثة منطقة منزوعة السلاح تمتد من دمشق وحتى الجنوب والجنوب الغربي. واقامت اسرائيل 9 مواقع عسكرية حصينة في الحزام الامني المذكور، وهي تصر على التمسك بها.

في الاشهر الثلاثة الاخيرة، عملت اسرائيل على الدفع في اتجاه اتفاقية امنية مع حكومة

الشرع بوساطة اميركية ورعاية خليجية تهدف هذا الاتفاق الناشئ الى تحقيق الاستقرار في سوريا بعد سنوات من الحرب الاهلية، والحد من التهديدات على الحدود الشمالية، وابعاد دمشق عن المحور الشيعي الذي تقوده ايران.

ومن النقاط الرئيسية في هذا الاتفاق:

- نزع السلاح من مرتفعات الجولان السورية من دمشق حتى السويداء، وهي خطوة

"استراتيجية نتنياهو "تتغطى" بحماية الاقليات للوصول الى منطقة عازلة وكانتونات"

تهدف الى منع التهديدات المسلحة من المنطقة الحدودية مع اسرائيل.

- منع تركيا من اعادة بناء الجيش السوري، وهي نقطة تعطيها اسرائيل اهمية خاصة.
- حظر نشر اسلحة استراتيجية في الاراضي السورية، بما في ذلك الصواريخ وانظمة الدفاع الجوي، وذلك للحفاظ على حرية العمل والتفوق الجوي لسلاح الجو الاسرائيلي في المنطقة.
- ممر انساني حتى جبل العرب في منطقة السويداء، والتي تعتبر قضية حساسة تتعلق مباشرة بالدروز.
- التعهدات والوعود الممنوحة الى النظام السوري، وعود بإعادة اعمار البلاد بمساعدة اميركية وخليجية.
- منح اسرائيل حق دخول الاراضي السورية عسكريا في اي وقت تشعر فيه بتهديد لها، وهذا مشابه لاتفاق الاسد الاب مع الجانب التركي في الشمال.
- منح اسرائيل السيطرة الكاملة على المجال الجوي السوري. يرفض الحزب بسبب ارتباطه العضوي بايران، استيعاب ان السلاح يساوي الاحتلال.

اجتماعات باريس بين وزير الخارجية السوري اسعد الشيباني ووزير الشؤون الاستراتيجية الاسرائيلي رون ديرمر في حضور الوسيط الاميركي طوم براك، كشفت في حينه عن وجود تحضيرات جدية جارية للوصول الى اتفاق أمني بين اسرائيل وسوريا يعلن عنه من نيويورك (او واشنطن)، بعد لقاء يعقد على هامش اجتماعات الامم المتحدة بين نتنياهو والشرع تحت انظار الرئيس الاميركي دونالد ترامب. هذا الاتفاق تناول ملفات الوجود الايراني في سوريا ولبنان، واسلحة حزب الله، والفصائل الفلسطينية، والمخيمات في لبنان، ومستقبل اللاجئين الفلسطينيين من غزة، اضافة الى امكانية فتح مكتب تنسيق اسرائيلي في دمشق من دون طابع ديبلوماسي. لكن الهدف الاساسي كان معالجة القضايا في جنوب سوريا.

تقدم اسرائيل نفسها حامية للاقليات في سوريا، ولكن اهدافها الفعلية تركز على امرين: الاول هو ابعاد السلطة السورية الجديدة عن جنوب سوريا، لأن اسرائيل لا تثق بها ولا تأمن جانبها، وتخشى ان تحول "هيئة تحرير الشام" هذه المنطقة مستقبلا الى منصة هجوم عليها. والثاني هو اقامة شريط حدودي يكون مثابة حزام امني، يشمل حدود الاردن ايضا لمنع عمليات تهريب السلاح الى الضفة الغربية عبر الاردن، على ان يتواصل هذا الممر الحدودي (واسمه ممر داوود) حتى منطقة التنف حيث القاعدة الاميركية ومنطقة شرقي الفرات حيث تتمركز القوات الكردية.

تسعى اسرائيل لاتفاق تطبيع مع سوريا، لكن مثل هذا الاتفاق لا يزال بعيد المنال، اذ ان اسرائيل لن تساوم على مصالحها الامنية الحيوية، او على سيادتها في هضبة الجولان، في مقابل اي اتفاق تطبيع مع نظام الشرع، محذرين من ان توقيع اتفاق امني مع "نظام دمشق الاسلامي"، يتضمن العودة الى اتفاق فض الاشتباك لسنة 1974، سيقيد حرية عمل الجيش الاسرائيلي، ويحد من قدرة اسرائيل على حماية مستوطنات الجولان والدروز في السويداء. وطالما ان نظاما جهاديا يسيطر على سوريا، فمن الافضل لإسرائيل الا توقع اي اتفاق، وان تحافظ على الوضع القائم الذي لا تفرض بموجبه اي قيود دولية على عملياتها الامنية الحيوية.

ويرى محللون اسرائيليون ان المحادثات الاستكشافية بين البلدين تكشف عن هوة كبيرة في المواقف، وان اسرائيل لا تبدي حماسة للتطبيع العميق، ما دامت دمشق ترفض التنازل عن فكرة الانسحاب الكامل من الجولان، وان اسرائيل رفضت الموقف السوري بأن يكون التطبيع خفيفا، ويقتصر على الانسحاب ◄

◄ الاسرائيلي من المناطق التي احتلتها بعد سقوط نظام بشار الاسد، وانها تريد تطبيعا عميقا مقابل البقاء في قسم كبير من هذه المناطق. واسرائيل تصر على البقاء في قمم جبال الشيخ، وكذلك في 9 مواقع احتلتها شرق الجولان. ولديها معلومات تفيد بأن هناك نيات لدى جهات سورية عدة لتنفيذ هجوم على المستوطنات اليهودية في الجولان، شبيه بهجوم حماس في 7 تشرين الاول 2023، وان هذه المعلومات تأكدت من خلال الاعتقالات التي نفذتها القوات الاسرائيلية بالعمق السوري في الاسابيع الماضية، اذ اعترف اعضاء في ميليشيات تابعة لايران بأنها تخطط لتنفيذ هجمات على المستوطنات، بالتعاون مع جهات جهادية تعمل في الجنوب السوري. ويرى الاسرائيليون ان توقيع اتفاق امني مجدد بين اسرائيل وسوريا، اذا ما تم، يمكن ان يفضي الى نشوء تطبيع من نوع جديد. وحتى الان، تعرفنا على ثلاثة انواع من التطبيع:

الاول، وجود اتصالات وراء الكواليس من دون اتفاق رسمي، كما هو الحال مع السعودية، وقطر، وسلطنة عمان.

الثاني، وجود علاقات رسمية على المستوى الحكومي اساسا، كما هو الحال مع مصر والاردن، وهو ما يطلق عليه عادة "سلام بارد".

الثالث، علاقات اكثر دفئا تشمل ايضا تواصلا مع منظمات من المجتمع المدني، كما في حالة المغرب، والامارات العربية المتحدة، والبحرين حتى اندلاع الحرب.

ويبدو ان النوع الجديد من التطبيع سيكون اقل من اتفاق سلام، لكنه يمكن ان يتضمن ترتيبات امنية تقود الى تعاون سري في سلسلة من المصالح المشتركة في المنطقة، في مواجهة ايران واعداء آخرين مشتركين. ويمكن لاتفاق كهذا ان يمهد الطريق لتطبيع على غرار "اتفاقيات ابراهام"، بعد عملية من التعارف وبناء الثقة.

اجواء الحذر الشديد تسود الدوائر العربية خصوصا ازاء امكان الانتقال من مرحلة التفاهمات الامنية الى مرحلة الاتفاقيات السياسية القائمة على فكرتي السلام والتطبيع.

ويرى مصدر ديبلوماسي عربي ان اي مسار سلام سوري ـ اسرائيلي يستدعي تثبيت وقف اطلاق نار دائم بضمانات دولية، بما يهيئ لمرحلة ترتيبات امنية حدودية تشمل انسحابا اسرائيليا تدريجيا من الاراضي السورية، في مقابل التزامات واضحة من دمشق. غير ان ترسيخ هذا السلام يتطلب ربطه بالمبادرة العربية للسلام، لضمان عدم تفكيك القضايا الاقليمية الكبرى وعلى راسها القضية الفلسطينية، وتفادي عزل سوريا عن محيطها العربي في مرحلة ما بعد الاتفاق.

في مقدور الشرع، الذي يتحدث عن مفاوضات غير مباشرة مع اسرائيل، ان يعقد تفاهمات وتسويات تشمل بعض التعهدات السياسية، في مقابل انسحاب اسرائيلي تدريجي من الاراضي السورية، لكنه لا يملك مفتاح عقد اتفاق سلام مع اسرائيل قبل انجاز التحولات السياسية والدستورية في سوريا، والخروج من المرحلة الانتقالية، وتولي البرلمان السوري الجديد والمؤسسات الدستورية لمهامها عبر مشاركة سياسية وشعبية واسعة.

وستواجه حكومة الشرع صعوبات وتحديات كبيرة في محاولة اقناع الشعب السوري الرافض لأن يكون موضوع السلام مع اسرائيل بين اولوياته، على حساب ملفات سياسية ودستورية واقتصادية واجتماعية ينتظرها الداخل السوري.